

وليد نويهض

walid.noueihed@alwasatnews.com

«حماس» بين الجغرافيا والإيديولوجيا

ليست مستعدة لها وغير جاهزة لتحمل تبعاتها وتداعياتها. والنظام في القاهرة ليس بعيدا في تصوراته عن تلك التفسيرات التي تصدر تباعاً عن قوى «14 آذار» في لبنان. فالدولة دائماً لها حسابات مختلفة وهي مهما تطورت سياسياً فإنها لن تكون متطابقة إيديولوجياً مع المقاومة ورؤيتها لطبيعة الصراع مع «إسرائيل».

الواقع الجغرافي يبقى الأقوى من كل التصريحات والخطابات والمطالبات لأنه يشكل الإطار الموضوعي الثابت الذي يفرض شروطه ويضغط سياسياً للتعامل معه. والمعبر (المرمر) في النهاية يخضع عملياً للموقع الجغرافي ما يرسم على القوى المعنية إعادة التفكير الكثير من المعطيات حتى تتناسب الطموحات الإيديولوجية مع الدور المطلوب للمساعدة سواء على مستوى رفع الحصار أو على مستوى إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية في القطاع.

المسألة ليست إيديولوجية ولا يمكن التعامل معها تحت وقع التصريحات البخارية وإنما هي تحتاج إلى رؤية واقعية تتعامل مع السياسة بصفتها مجموعة شروط تتحكم في مداخنها ومفاصلها اعتبارات جغرافية لها اتصال بالموقع والدور. وفصل الموقع عن الدور لا قيمة عملية له لأنه في النهاية يقلل من إمكانيات الصمود والممانعة ويؤخر احتمالات الإعمار في ظل الحصار.

هذه العناصر الموضوعية لا بد أن تكون قيادة «حماس» على اطلاع عليها ومع ذلك بالغت في قوتها الذاتية وتجاوزت حدود الموقع وشروط المعابر والممرات ودخلت في مواجهة عسكرية مع الفصائل الفلسطينية خلال الستينين الماضيتين في القطاع ما أدى إلى تحميلها مسؤوليات اجتماعية ومدنية وأمنية لا بد من أخذها في الاعتبار لتلبية حاجات أهالي غزة للغذاء والدواء والمياه والكهرباء والتربية والتعليم. ومثل هذه المواد لا يمكن الاستغناء عنها وهي تتطلب من السلطة التي تدير القطاع سياسة واقعية تتعامل بحكمة مع الجغرافيا وما تفرزه من شروط لا تستطيع التآلق مع «إيديولوجيا» المقاومة. وبهذا المعنى اللوجستي تصبح الأنفاق «السرية» ليست كافية لتأمين الحد الأدنى المطلوب لتحسين شروط الممانعة والمقاومة.

«حماس» في هذا الإطار (الجغرافي السياسي) تعاملت إيديولوجياً

□ خلال فترة العدوان الإسرائيلي، المدعوم أميركياً، على قطاع غزة أطلقت الكثير من الخطابات النارية انتقدت سياسة السلطة المصرية في إدارة معبر رفح الفلسطيني. التصريحات أعطت مغزولها العكسي ولم تساعد على رفع الحصار عن أهالي غزة باعتبار أن المسئولية في النهاية تقع على الاحتلال وهي من إنتاجه.

التهمج على مصر لا قيمة سياسية له لأن الجغرافيا تلعب دورها في صوغ العلاقات وتحديد المهمات. فالمعبر في التحليل الأخير يخضع للموقع وشروطه الموضوعية في ضبط «الإيديولوجيا» وإعادة تطويعها حتى تتكيف مع العقلانية السياسية. و«حماس» مهما حاولت التهرب من هذا الواقع الجغرافي – الموضوعي ستجد نفسها في نهاية المطاف مضطرة للتآلق مع قنوات الدبلوماسية المصرية التي تقوم بحساباتها على مجموعة عوامل تتجاوز حدود قطاع غزة.

مشكلة «حماس» في القطاع تقارب كثيراً مشكلة لبنان مع سورية. فهذا البلد الصغير لا يستطيع التهرب من شروط الجغرافيا السياسية مهما اختلفت رؤيته مع دمشق. ولبنان في هذا المعنى مضطر لإعادة قراءة علاقاته السياسية مع سورية لأن دمشق تشكل جغرافياً ذاك المعبر اللوجستي الذي لا يمكن الاستغناء عنه باتجاه العمق العربي. كذلك حزب الله فإنه لا يستطيع تجاوز المعبر السوري في حالات التفاوض مع «إسرائيل» أو في مراحل التصادم والمواجهات. فالحسابات الإيديولوجية تخضع في النهاية لمجموعة اعتبارات تفرض شروطها السياسية واللوجستية (المرمر الجغرافي) على المقاومة. حتى حين طالب قوى «14 آذار» دمشق بفتح جبهة الجولان ومساعدة لبنان عسكرياً ودعمه سياسياً في المواجهات المتقطعة أو الدائمة مع الاعتداءات الإسرائيلية فإنها تجد نفسها متصادمة مع حسابات النظام في سورية. واختلاف القراءة بين الدولة والمقاومة في لبنان يشبه كثيراً ذاك الاختلاف في رؤية الصراع بين مصالح الدولة في سورية وظروف «الأخوة» ووحدة «المسار» و«المصير».

النظام في دمشق يرى دائماً في دعوات قوى «14 آذار» للتدخل عسكرياً ضد «إسرائيل» وحماية البلد الصغير والشقيق مجرد مزايدات وشعارات تريد إحراج الدولة وتوريثها في معركة (مغامرة)



الدبلوماسية المصرية أن تواصل تنشيط قنوات الاتصال مع السلطة الفلسطينية في وقت رفضت «حماس» التوجه إلى القاهرة لتوقيع اتفاق التفاهم مع مختلف الفصائل.

إنغلاق القناة المصرية وضع «حماس» أمام توجيهين أما توقيع اتفاق التفاهم مع الفصائل الفلسطينية حتى تستقر المعادلة مع «إسرائيل» وأما رفض تمديد الهدنة مع تل أبيب حتى تكون الخطوة بالاتجاه الصحيح وبالتالي تصحيح الإلتواء وإسقاط تهمة «حرس الحدود».

حين اتخذت «حماس» قرار رفض تمديد الهدنة في وقت تمسكت في سياسة رفض التفاهم مع السلطة الفلسطينية كانت تدرك سلفاً النتائج التدميرية التي سيدفع ثمنها أهالي القطاع... ولكنها قررت السير في هذا الاتجاه لأنها أصبحت في «موقع إيديولوجي» لا تستطيع منه تبرير تهدئة مع تل أبيب في وقت تعامل مع التفاهم مع الفصائل الفلسطينية. الآن وقع العدوان ولم يعد بالإمكان إعادة عقارب الزمن إلى الوراء. إلا أن الجغرافيا لم تتغير. فهناك الموقع وهناك الدور وهناك السياسة التي تتعامل مع الصراع انطلاقاً من حسابات الواقع لا الخطابات الإيديولوجية. وأسوأ ما يمكن أن تسقط فيه «حماس» هو أن تعاود تكرار الأخطاء التي ارتكبتها خلال تجربة حكم قطاع غزة في فترة الستينين الماضيتين وطلجا إلى القبول بالهدنة مع «إسرائيل» لمدة سنة أو أكثر لتعزيز مواقعها وإنفرادها بالإدارة مقابل رفض التفاهم مع السلطة الفلسطينية والتصال مع فصائل منظمة التحرير.

إعادة إنتاج تلك السياسة سيؤدي من صعوبات قطاع غزة وسيضع الأهالي أمام تحديات خطيرة تتصل ليس بالأمن فقط (هدنة مع تل أبيب) وإنما بشروط التعامل مع الجغرافيا وما تفرزه من تسوية

وطنية تمنح لتلبية حاجات القطاع من ضرورات حياتية ومواد لا بد من تأمينها للبدء في إعادة الإعمار. جانب الهدنة مع «إسرائيل» يجب أن يتناسب مع الجانب الآخر وهو المصالحة الوطنية الفلسطينية وحماية منظمة التحرير من التفتك والانهايار... وإلا ستكون الخطوة ناقصة لأنها ستنتقل المشكلة من الحدود مع «إسرائيل» إلى معركة داخلية ضد الفصائل الأخرى ما يهدد رمزية القضية الفلسطينية بالمزيد من الانقسامات والتفريغ والانحراف عن الخط الصحيح.

مفارقات الوضع العربي في ضوء حرب غزة (1 - 2)



« نقطة نظام

مريم الشروقي

maryam.alsheroqi@alwasatnews.com

الأشغال تستجيب والمجلس البلدي في سبات

□ إليكم رد وزارة الأشغال بخصوص مقالنا الداعي إلى تطوير شارع ولي العهد بالمرحوق، وإيكم سبات المجلس البلدي بخصوص تعطيل مصالح الناس، وتطوير مشاريعه الخاصة بتحسين أداء أعضائه وسفرهم إلى خارج البلاد للدورات والمؤتمرات. وقد نص الرد على الآتي:

تحية طيبة وبعد

إشارة إلى ما نشر بصحيفتكم الغراء «الوسط» العدد 2314 الصادر في 6 يناير/ كانون الثاني 2009 في زاوية (قضايا) بخصوص تطوير شارع ولي العهد بالمرحوق.

نود الإفادة بأن شئون الطرق قد قامت بإعداد تصاميم شارع ولي العهد بالمرحوق في حدود حرم الطريق المتوافر، حيث اشتمل التطوير على توفير مسارات لحركة المرور وكذلك أرصفة للمشاة ومواقف للسيارات، ونظراً إلى محدودية حرم الطريق فقد أصبح من الصعب توفير العدد المطلوب من مواقف السيارات، علماً بأن الوزارة قامت بالتنسيق مع المجلس البلدي والحصول على موافقته على التصميم قبل البدء في التنفيذ.

أما فيما يتعلق بالزيادة في أعداد السيارات المتوقفة على امتداد الشارع فإن هذا الموضوع خارج اختصاص هذه الوزارة.

وتفضلوا بقبول فائق التحيات

وإننا نشكر وزارة الأشغال وعلى رأسها وزير الأشغال فهدى الجودر، على ما يقدمه لصالح الشعب البحريني، وإننا نلمس فيه الإصلاح من خلال شوارع البحرين التي طورت، وما زالت في طور التطوير.

ومن خلال تغيير خارطة الشوارع وزيادة الجسور ومحاوله تقليص الازدحام المروري، وهذا إن دل إنما يدل على جهده الدؤوب وإخلاصه في الأمانة التي أعطت بين يديه.

ولكن من جانب آخر وجدنا المجلس البلدي الحالي في سبات وغيريوية وشلل دائم، حيث إن أعضاء المجلس البلدي في انشغال دائم بعيد عن مصالح الناس، وإن كان قلّة منهم يحاول جهده، إلا أن تيار الشلل أقوى من الجهد المبذول.

إن ضعف المجلس البلدي الحالي يؤثّر على مصالح الناس وسرعة حل مشكلاتهم، خصوصاً وإن بعض الأعضاء الكرام مشغولون بالسفر لهذا المؤتمر والذهاب إلى تلك الدورة والورشة، ولم نجد منهم إلا النوم وعدم العمل والسهر على راحة من انتخابهم.

إننا نطالب المجلس البلدي بالتحرك والفعال والمرثي، لإصلاح ما يمكن إصلاحه في شارع ولي العهد، وإن كان هذا الشارع ليس الوحيد المحتاج إلى إصلاح أو اهتمام. وبصراحة الكل يشكو في الأونة الأخيرة من ضعف المجلس البلدي المنتخب، فهم لا يتواجدون في مكاتبتهم لانشغالهم بأعمال أخرى، فبما ترى ما هو عمل أعضاء المجلس البلدي غير منفعه الناس؟

نتمنى ممن لديه حسن القراءة في المجلس البلدي أن يكون ممن يقرأ الكلام ويتّبع أحسنه، ويتحرك ويبادر في حل أزمة شارع ولي العهد المنكوب في منطقة المرحوق.

كما نطالبهم بعدم الإسراف إذا كان هذا لا يخدم المصلحة العامة، فالدورة والورشة والمؤتمر لا يشبهون أفواه الناس، وإنما السهر والعمل الدؤوب الخالص هو الذي يرضي الله أولاً وضمانهم ثانياً.



« عبد النبي العكري

ناشط حقوقي

□ مشهدان يختزلان مفارقات الوضع العربي خلال الحرب الإسرائيلية على غزة. المفاتلات الإسرائيلية الحربية بمختلف أنواعها تصف غزة بمختلف أسلحة الدمار، وقوات الأمن في مختلف البلدان العربية تصف الجماهير العربية المحتجة على العدوان الإسرائيلي والتواطؤ الرسمي العربي. وبالطبع هناك استثناءات لتعامل قوى القمع العربية مع الجماهير العربية، لكنه الاستثناء الذي يؤكد القاعدة.

ماذا يكشف هذان المشهدان، من خلفيات ومعان؟

حرب غزة في سلسلة حروب

بالنسبة للحرب الإسرائيلية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني في غزة مستخدمة كل الأسلحة المحرّمه دولياً، باستثناء القنابل النووية، فهي ليست أول حرب ولن تكون آخر حرب ضد الشعب الفلسطيني وضد الأمة العربية. في لقاء مع الناشط الحقوقي الفلسطيني في عمّان إياح البرغوثي، لحضور الاجتماع التحضيري



« سلمان ناصر

كاتب بحريني

□ إن الديمقراطية السليمة والإصلاح القانوني مطلوب فعلاً في البلاد، بل في أنحاء العالم كله، والحاجة الماسة كذلك في مجال العلاقة بين الدولة والمواطن، وفي ضرورة احترام خيارات المواطن لصيغ الحياة الدستورية والقانونية فيها، وفي عدم تدخل السلطة في خيارات الشعوب. إن الديمقراطية هي وجه من وجهي الحرية. وهي صيغة حكم مطلوبة في التعامل بين أبناء البلد الواحد، لكنها ليست بديلة عن وجه الحرية الآخر. ولذلك فإن إنهاء أزمات فرض القوانين يكون في إنهما كل أنواع هيمنة السلطة على بعض أعضاء السلطة التشريعية. حيث تثار ضجة في هذه الفترة حول قانون الأحوال الشخصية ما بين مطالب به ومعارض له وسبب هذه الضجة سوء الأوضاع في المحاكم الشرعية من تأخير للقضايا، وعدم إنصاف المتخاصمين وغير ذلك.

ولكن، إن المطالبة بتعديل قانون أحكام الأسرة لها أبعادها التي لا ينبغي إغفالها عند تحديد موقف من هذا القانون حيث إن المطالبين بهذا القانون ممن يزعمون أنهم دعاة تحرير المرأة، أو إصلاح المحاكم الشرعية، يلاحظ عليهم الطعن المبطن والصريح في بعض الأحيان للشرعية الإسلامية وانتهابها بأنها ظلمت المرأة وأنها لم تعطها حقوقها، ولذلك دعوا إلى تركها والاستعاضة عنها بالقوانين الوضعية التي أنصفت المرأة وأعطتها حقوقها في وجهة نظرهم.

كما تدرّع أحد المحامين حيث قال أن دين الدولة الإسلام فلا خوف من صدور قانون أحكام الأسرة لأنه سيكون مستمداً من الشرعية الإسلامية. يقول هذا المحامي يجب أن نؤكد أن تقنين الأحوال الشخصية محمي أيضاً بنص دستوري وهو المادة رقم (2) من الدستور التي أكدت (أن دين الدولة الإسلام، والشرعية الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع) وهو ما يقطع بعدم دستورية أي نص في التشريع يما فيه قانون أحكام الأسرة بخرج عما هو مقدر في الشرعية الإسلامية. ولتلك أية سلطة بما فيها السلطة التشريعية أن تقرر حكماً مخالفاً للشرعية الإسلامية، والتشريع يخضع لرقابة السلطة القضائية ممثلة في رقابة المحكمة الدستورية. وهو ما يبدي أي تخوف حول تقنين أحكام الأسرة. ولكن الواقع يخالف ما ذكره الأستاذ المحامي، فيما يدل على ذلك أن القروض التي أقرت من قبل مجلس النواب كانت قروض بوية، إضافة إلى كثير من التشريعات

مع حاجات القطاع حين انتقلت عملياً من موقع المعارضة (المقاومة) إلى موقع السلطة ما أدى إلى فتح ملفات كثيرة ترددت في التعامل معها بواقعية. كذلك أخطأت في تقدير مهمات السلطة حين حصرت وظيفتها بالأمن واكتفت بضمان استقرار الهدوء على الحدود ولم تنجح في تطوير مسئولياتها باتجاه تحسين علاقاتها مع الجغرافيا (مصر) والسياسة (منظمة التحرير الفلسطينية).

مفارقات وأخطاء

جاءت المفارقة من جانب «حماس» حين وافقت على التهدة الأمنية لمدة ستة أشهر التي صاغتها الدبلوماسية المصرية بالتفاهم مع تل أبيب مقابل رفض التصالح مع الفصائل الفلسطينية وتلك التهدة السياسية مع سلطة رام الله ومنظمة التحرير. وساهمت المفارقة في رسم علامات استفهام وتعجب بشأن سياسة «حماس» في قطاع غزة. وكان السؤال هل من المعقول أن توافق «حماس» على التهدة (حرس حدود) مع حكومة إيهود أولمرت وترفض التفاهم (التصالح) مع السلطة الفلسطينية؟

الأجوبة «الحماسية» كانت مختلفة وغير مقنعة حتى بالنسبة للجانب المصري. فالدبلوماسية المصرية اعتمدت سياسة الإطارين (تهدة أمنية مع «إسرائيل» تسير في وقت واحد مع مصالحة وطنية مع الفصائل الفلسطينية) حتى تستقيم الأمور وتستقر... وإلا فإن التسوية ستنتج نحو الانهيار.

كان على «حماس» أن توافق على الإطارين حتى تستقر ظروف قطاع غزة وتتحسن قدراته الذاتية على الصمود. إلا أن «حماس» وافقت على تهدة الحدود أمنياً مع «إسرائيل» لمدة ستة أشهر ورفضت تهدة التوتر السياسي مع السلطة الفلسطينية ما فرض عليها لاحقاً أما تجديد فترة التهدة مع حكومة أولمرت أو كسرهما. كان هناك صعوبة على «حماس» أن تقنع جمهورها بأنها ستواصل سياسة التهدة مع «إسرائيل» لمدة زمنية إضافية مقابل استمرار المواجهة مع السلطة الفلسطينية وفصائل منظمة التحرير. كذلك كان هناك صعوبة على

للمنتدى المدني العربي فُسر وحشية الإسرائيليين في حربهم الأخيرة ضد غزة بالقول «دعونا من الأوهام، بالنسبة إلى الغالبية العظمى من الإسرائيليين فإن الفلسطيني الجيد هو الفلسطيني الميت أو المنفي، وإمعان الإسرائيليين في النزاع ضد الفلسطينيين هو لدفعهم إلى المنافي، لأن المشروع الصهيوني في فلسطين واستطرد لكل المنطقه الممتدة ما بين الفرات إلى النيل، هو مشروع إحلال اليهود محل العرب». وبشأن بعض العرب الذين يحاولون تبرير العدوان الإسرائيلي بأنه نتيجة لاستفزازات حماس، ذكر الأستاذ إياح البرغوثي مستعميه «بان عدد من اغتالتهم (إسرائيل) خلال هدنة الستة أشهر في غزة يساوي عددهم في الضفة الغربية التي لم تنطلق منها رصاصة واحدة ضد الإسرائيليين. وأنه في ظل المفاوضات بين سلطة الحكم الذاتي، والسكون التام في الضفة الغربية، ونزع أسلحة المقاومة، فإن الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين والاستيطان خلال 2008 قد فاق كل السنوات الماضية».

وقال نبيرة حزينه: «هل تعرفون أن (إسرائيل) هي التي تحدد من توافق على استقباله أو التفاوض معه من الفلسطينيين بما في ذلك وفد الرئاسة والذي يوقف على الحواجز الإسرائيلية».

لذلك، فإن دولة قامت على المجازر تستمر وتتوسع بالمجازر، ودولة «إسرائيل» إلى جانب الولايات المتحدة، تخرق دوماً كل المحرمات وتفلت من العقاب لأنها متأكدة من حماية الولايات المتحدة والغرب لها. من هنا، فإن تكرار العرب سواء رسميين أو أهليين لمقولة «الشرعية الدولية»، و«قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة» وغيرها لا فائدة منه، لأنه على امتداد أكثر من 60 عاماً أي منذ قيام دولة «إسرائيل» على حطام فلسطين في 1948 وتوسّعها لاحقاً

الهدف من قانون أحكام الأسرة

الموجودة في الدولة والمنصوص عليها بقوانين ومواد دستورية تخالف الشريعة الإسلامية، فقط للتذكير للأستاذ المحامي وكى لا يلبس هذا المفهوم لدى العامة.

إن الخطورة تكمن في البدايات الخاطئة لهذا القانون فإصدار قانون لأحكام الأسرة اليوم على هيئة مواد قابلة للتغيير قد توصل إلى ما لا يحمد عقباه في مستقبل الأيام وهنا أسأل هل يصح تحويل الشريعة إلى قانون ذي مواد محددة على غرار القوانين الغربية الوضعية؟ هذا السؤال غير موجه للمجتمعات النسائية ولا المحامين وللإكتئاب، وإنما هو موجه لأهل العلم الشرعي المشتغلين به من العلماء وطلاب العلم والدعاة والخطباء الذين يمثلون الشعب تحت قبة البرلمان من أهل السنة حيث الطائفة الجعفرية قد حسمت أمرها في هذا القانون بالطريقة التي تستوعبها السلطة التنفيذية. إن هذا السلم لا يقدم على عمل إلا وهو يعلم حكم الله فيه، ولا يتجزر وراء ضغط السلطة الداعمة لهذا القانون، لذا فإن من الواجب على المسلم دراسة مسألة حكم تحويل الشريعة إلى قانون أولاً قبل أن يتبني حكماً معيناً فيها، وإعادة النظر في المفاسد المترتبة على تقنين الشريعة التي منها:

– من مفساد التقنين أن القاضي لا يحكم بالقسط الذي ظهر له والذي أمر الله به وإنما يحكم بما في مواد القانون وأن خالف ما ظهر من اجتهاد.

–إن الله سبحانه أمر عند التنازع بالرد إلى كتابه وسنة نبيه فقال «فإن تنازعتم في شئ فمندوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً» وفي الرد إلى قانون أحكام الأسرة مخالفة لما أمر الله من الرد إلى كتابه وسنة نبيه.

–إن هذا الحجر والإزام بقول مقنن أوراي معين لم يسبق للحمل عليه في صدر الإسلام ولا في القرون الفضة، فلا يعلم من هدي الصحابة رضوان الله عليهم مع مشاركتهم في العلم والمشاورة مع بعضهم البعض، أنزم واحد منهم الآخر بقوله، بل المعروف المعهود بالتقل عنهم خالفه.

–القانون الذي يلزم به القاضي من وضع البشر ولا يسلم من الخطأ، إذ العصمة لا تتحقق إلا للأنبياء، فالإلزام بها إلزام بما يعتقد أنه بمجموعه ليس صواباً بل لا بد فيه من وقوع الخطأ. والخطأ خلاف الحق، وما هو خلاف الحق لا يجوز قبوله، وما لايجوز قبوله حرم الأخذ به، وما حرم الأخذ به فيحرم الإلزام به من باب أولى، فوجب منع فرضه إناً.

–إذ رأى القاضي في مسألة ما بخلاف ما في القانون بناء على ما علمه من الدليل، فإن عدل عن رأيه لا مرجع ولكن لأنه ملزم به، كان حكماً بغير ما يراه صواباً، وبالتالي يكون الحكم بما لا يعتقد دليلاً ولا شرعاً. وإن لم يعدل عن رأيه نسب إلى مخالفة القانون. فأصبح تقديس القانون مقدم على تقديس النص الشرعي، وتجرير مخالف القانون وترك مخالف النص الشرعي.

على الأرض العربية، لم تنفذ ولن تنفذ قراراً للشرعية الدولية والأمم المتحدة منذ قرار التقسيم 181 وإنهاء بقراري 224 و338، تبعاً لأية آلية، المبادرة العربية أو الرباعية أو أنابوليس أو غيرها. فالملحوظ الإسرائيلي بالتهويد والقمض والتوسع التريجي من خلال الحروب المتتالية سيستمر، ولتستمر الأوهام العربية بتسوية عادلة ودائمة ودولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعودة الجولان كاملاً، وقبول «إسرائيل» بالعيش بسلام مع جيرانها العرب، إلى آخر المعزوفة التي عشنا على أنغامها طوال 61 عاماً ونستعيش على أنغامها عقوداً مقبلة.

إن ما يمكن «إسرائيل» ومن خلفها الغرب من فرض حقائق جديدة على الأرض كل يوم لصالح «إسرائيل»، ولي نراع الشرعية الدولية، والأمم المتحدة وتفسير القانون الدولي لصالحها، أو عدم الانصياع له، هو الوضع العربي الرسمي والعلني معاً.

الوضع العربي الرسمي أضحي معروفاً ومتواطئاً بأبلغه مع «إسرائيل». لكن آخر المضحكات الميكيات هو ما سمعناه من مسئولين عرب كبار بضرورة تعزيز الاعتدال العربي، والتصدى للذين يحاولون التأسيس من الحل السلمي المزعوم ومسيرة السلام المزعومة، والترويج مجدداً لمبادرة السلام العربية، في ضوء الترحيب الإسرائيلي والأميريكي المبالغ بها. مضى على المدارة سبع سنوات وهي محققة بحق الفلسطينيين والعرب، وعلى رغم ذلك لم تنفذها «إسرائيل» ولم تضعفها الولايات المتحدة لتنفيذها. حكومة البكود المقبلة برئاسة نتنياهو ترفض المبادرة أصلاً، وأميركا أوباما تقول لا بد من إدخال تعديلات عليها في ضوء الملاحظات الإسرائيلية. فأبشروا بانتازلات جديدة للنظام العربي الرسمي.

– إن من تبين له الحق في أحد القولين أو الأقوال ثم تعدها إلى غيره لا لمرجح فهو ظالم لنفسه ولمن تعدى إليه حكمه.

كما أن هذا القانون سيسجج لإحلال القضاة المدنيين محل القضاة الشرعيين لاعتقاد من يسعى لإحلال هذا القانون على أرض الواقع أنهم أجدر من قضاة الشرع. ما سيترتب عليه تحويل المحاكم الشرعية إلى محاكم مدنية، مع العلم أن هذه المحاكم الشرعية لا يتحاكم إليها إلا في مسائل الطلاق والميراث وما يتعلق بهما، ومع ذلك يريدون إلغاء ما تبقى من التحاكم إلى الشرعية ولو كان في المسائل الشخصية كما يقولون. ومن الأحكام الشرعية التي ألغيت أو قيدت بقبول لم ياذن بها الله، مثل منع تعدد الزوجات، وتحديد الزواج بسنن معين، وإلغاء الطلاق التلقائي، وغير ذلك. وهنا أقول بأننا لسنا ضد إصلاح القضاء وإنصاف المتخاصمين وخصوصاً في القضايا الشرعية ولكن عند تقنين الشريعة هذا ما يخالفه جمهور العلماء. إننا في حاجة إلى إصلاحات جزرية في المحاكم الشرعية ولكن ليس بسنن قوانين وتقنين الشرعية. ولكن زيادة عدد المحاكم والقضاة وتأهيل القضاة بواجب مهني قضائي لتلبيتهم وياج، المتخصصين في اختصاصين نفسيين واجتماعيين ومتخصصين في الاقتصاد الاجتماعي، ومن الأولى إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالتفسيرات الشرعية وشروط الاجتهاد وتقديم المقترحات الخاصة بمعالجة أوجه القصور وتطويرها وتحديثها بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة. وأعداد مشروعات القوانين الإجرائية والموضوعية الخاصة بتطوير أداء أجهزة السلطة القضائية، والتحقيق في المخالفات القضائية في المحاكم وأخذ الإجراءات التأديبية بموجب القوانين واللوائح والقرارات النافذة إن وجدت، كما ذكرت سابقاً لقد حسمت الطائفة الجعفرية أمرها في هذا القانون ولكن الغريب بأن هناك توجه لسحب هذا القانون من قبل الحكومة وتقديمه مرة أخرى بصيغته السنية؛ وهنا يمكن التمييز في إصدار القوانين إن تم تطبيقه على جزء من المجتمع. وإذا تم ذلك أقول إن النزعة السياسية العامة لدى السلطة التنفيذية تكمن بالتركيز على مقرة الحلقة الأضعف المشاركة تحت قبة البرلمان الساعين إلى تجديد ولايتهم وإرضاء غيرهم حتى لو كان على حساب ناخبهم وعلمهم، وبين التوجهات المطلوبة وبحصرها في موضوع التغيير والاستمرار إلى جانب النظرية السياسية كششاط فكري أو مصطلح متبادل.

كما ترى السلطة التنفيذية التحديث السياسي والقانوني خاتمة لكل الأبواب، حيث السلطة السياسية لها الحق المشروع والمقبول لدى بعض الأطراف الموجودة تحت قبة البرلمان في استخدام الإكراه، التي تبني وتؤسس عليه علاقة الأمر والطاعة، ولكن ليس على حساب الشرعية فلنحافظ ونطور ما تبقى من التحاكم الشرعي في حياتنا كمجتمع مسلم.